

# المقدمة

تشتمل على الآتى :

اولا : الاطار المنهجى

ثانيا : الدراسات السابقة

## اولا : الإطار المنهجي

### تمهيد:

تواجه المنظمات العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات أهمها زيادة حدة المنافسة على المستويين العالمي والمحلي وما يوافق ذلك من تغير في سلوك المستهلك الذي أصبح أكثر وعياً وثقافة في استهلاكه وذا قدرة أكبر على انتقاء الخدمة أو السلعة الأفضل بعد اعتماده التكلفة والجودة كمعيار أساسي للاختيار، ومن الملاحظ أن هذه المؤسسات حاولت مؤخراً الخروج من نمطية تقديم الخدمات المصرفية وصارت تقوم بإجراء بعض الإصلاحات حتى تستطيع التحكم في نفقاتها مما يمكنها من المنافسة التي صارت السمة الأساسية لها على الصعيدين المحلي و العالمي.

من هنا برزت تحديات جميعها اظهرت مفاهيم جديدة متعلقة بجودة المنتجات المقدمة للعميل واصبحت تبني مفاهيم إدارية حديثة تمكن المنظمات من التعامل مع التحديات التي تواجهها والتغلب عليها لتحقيق الكفاءة والفعالية والتميز في الأداء.

إن القطاع المصرفي السوداني يمثل ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني ولعل كثيراً من التطور الذي شهده الاقتصاد يعزى في جوهره إلى الخدمات المتعددة التي تقدمها تلك المصارف في مجال دعم وتعزيز أداء المؤسسات الاقتصادية (تجارية - صناعية - خدمية) وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية واستثمارية كالتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها (قروض - سلف وغيره) كما يقوم القطاع المصرفي بتقديم العديد من الخدمات المصرفية لعملائه في سوق الأفراد.

كل تلك الأسباب أدت إلى بروز أهمية القياس المحاسبي في النشاط بالقطاع المصرفي .

### مشكلة البحث:

تواجه المصارف العديد من المشاكل في قياس تكلفة الخدمات المصرفية التي تقدمها لاعتمادها على نظام المحاسبة المالية والذي لا يوفر معلومات تفصيلية نتيجة للتوسع الهائل في القطاع المصرفي ، فالمعلومات التي يقدمها لا تساعد على قياس تكلفة النشاط بصورة دقيقة وفعالية ، الأمر الذي يؤثر على التخطيط والرقابة وتقويم الاداء

واتخاذ القرارات ، لذلك نجد أن هذه المشكلة تكمن في عدم معرفة المصارف للتكلفة الحقيقية للخدمة المصرفية والتي تساعد تسعير الخدمة بناءً على تكلفتها ويترتب على ذلك اتخاذ القرارات بصورة سليمة ويعين على وضع الاستراتيجيات بصورة واضحة . لذلك أصبحت مشكلة قياس تكلفة الخدمة المصرفية واحدة من الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي السوداني وهنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. ما هي الصعوبات التي يمكن أن تواجه القطاع المصرفي عند قياس وتسعير الخدمة المصرفية بناءً على تكلفتها ؟

2. هل يؤدي بناء نموذج للقياس المحاسبي لتكاليف الخدمات في القطاع المصرفي السوداني إلى اتخاذ قرارات التسعير بصورة أكثر دقة من التي يقدمها نظام المحاسبة المالية ؟

3. من الذي يقوم بتسعير الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني وماهي الاسس التي اعتمد عليها في تسعير الخدمة ؟

#### **هدف البحث:**

يهدف البحث إلى بناء نظام لقياس تكلفة الخدمات المصرفية وتسعيرها ، وما يمكن أن يقدمه هذا النظام من معلومات أكثر دقة من المحاسبة المالية ، وتوضيح مفهوم هذا النظام وما يتعلق به من جوانب فنية في تحديد عناصر التكلفة المرتبطة بقياس كل خدمة مصرفية بمركز تكاليفها وتوفير بيانات لاتخاذ وترشيد القرارات الإدارية ويهدف البحث إلى الآتي:

1. ماهي الطرق المتبعة في قياس تكلفة النشاط المصرفي في المصارف السودانية وتحديد الطريقة التي تتناسب مع طبيعة المصارف من بين طرق محاسبة التكاليف لتحديد وقياس التكلفة بها.

2. بناء نموذج لحل معوقات القياس المحاسبي لتكاليف الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني وتحديد إطار علمي لتحديد وقياس تكلفة الخدمة المصرفية.

#### **أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في تنفيذ السياسه النقديه للدولة ، كما تساهم المصارف في عملية التنمية الاقتصادية ويعتبر

القطاع المصرفي إحدى المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد لمساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتقديم الخدمات في سوق المعاملات المالية ، وتزداد الاهمية في ان القطاع المصرفي يقوم باستدراج الكتلة النقدية من داخل السوق واعادتها بصورة علمية الى داخل السوق في شكل قروض الامر الذي يودي الى انتعاش السوق ، كما تظهر اهمية الدراسة خاصة في ظل المنافسة بين المصارف المحلية و الأجنبية ومعرفة التكلفة الحقيقية للخدمات المقدمة الامر الذي يعتبر من مؤشرات النجاح في القطاع المصرفي ، وأن استخدام الاتجاهات الحديثة في محاسبة التكاليف يعمل على تحقيق وضعيه افضل للنجاح والبقاء والاستمرارية في سوق الخدمة المصرفية .

### **مناهج البحث :**

استخدم الباحث المناهج العلمية البحثية الآتية:

- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات و تحديد طبيعة ومحاور المشكلة .
- المنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات
- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والاعتماد على الأسلوب القياسي والإحصائي في تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.
- المنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة للتعرف على مشاكل القياس المحاسبي لخدمات القطاع المصرفي السوداني واقتراح نموذج للتطبيق في هذا القطاع وتحليل الحالة .

### **فرضيات البحث:**

- خدمة لاهداف البحث افترضت الدراسة الفرضيات التالية :-
- 1. اسعار الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف السودانية تعتبر تقديرية ولانعكس تكلفة الخدمة الفعلية .
- 2. يؤثر نظام المحاسبة المالية المطبق في القطاع المصرفي السوداني على اتخاذ وترشيده القرارات لعجزه عن قياس تكلفة الخدمة المصرفية وتسعيرها.

3. عدم التجانس بين الخدمات المصرفية يودى الى صعوبة قياس وتسعير الخدمة في القطاع المصرفى السودانى .

4. يمكن بناء نموذج لقياس تكلفة وتسعير الخدمات المصرفية فى القطاع المصرفى السودانى .

#### **ادوات جمع البيانات :**

تم جمع البيانات كالآتى :

**البيانات الاولى :** عن طريق الملاحظه والمقابلات الشخصيه .

**البيانات الثانويه :** عن طريق الكتب والدوريات والرسائل الجامعيه والتقارير الرسميه .

#### **حدود البحث :**

تتمثل حدود البحث فى الاتى :

**الحدود المكانية :** القطاع المصرفى السودانى ولاية الخرطوم .

**الحدود الزمانيه :** العام المالى 2008م – 2009م

#### **هيكل البحث:**

يتكون البحث من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، أشتملت المقدمة على الإطار

المنهجي والدراسات السابقة. بينما قسمت الفصول إلى مباحث كالآتي:

**الفصل الأول:** القياس المحاسبى ، وقسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول:

مفهوم واهمية قياس التكلفة ، المبحث الثانى: اسس قياس تكاليف الخدمات ، المبحث

الثالث: اساليب تحميل عناصر التكاليف . **أما الفصل الثانى:** تكاليف الخدمات

المصرفية : وقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفهوم محاسبة التكاليف ، المبحث

الثانى : مفهوم تكلفة الخدمات المصرفية ، المبحث الثالث : خصائص الخدمات المصرفية

، **أما الفصل الثالث:** تسعير الخدمات المصرفية ، وقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث

الأول: مفهوم ووظائف المصارف ، المبحث الثانى: الخدمات المصرفيه ، المبحث الثالث:

مفهوم وطرق تسعير الخدمات المصرفية .

**أما الفصل الرابع:** النموذج المقترح لقياس تكلفة الخدمات المصرفية ، وقسم إلى

ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مراكز التكاليف فى القطاع المصرفى ، المبحث الثانى:

عناصر التكاليف فى القطاع المصرفى ، المبحث الثالث: النموذج المقترح لقياس تكلفة الخدمات المصرفية.

**أما الفصل الخامس :** الدراسة التطبيقية : وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف ، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفروض . المبحث الثالث: تطبيق النموذج المقترح.

#### **ثانيا : الدراسات السابقة :-**

في اطار سعي الباحث للاستفادة والتعرف على الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع مماثل لموضوع الدراسة في مجال دور القياس المحاسبى لتكاليف الخدمات المصرفية واثرة على تسعير الخدمة ، كما لم يحظي هذا الموضوع بالدراسة المطلوبة ولعل السبب في ذلك يعود لحدثة الموضوع حيث لا يزال محل الدراسة من قبل الباحثين والمهتمين

بقياس تكاليف الخدمات خاصة في مجال المصارف السودانيه بانشطتها المختلفه  
وبحثت هذه الدراسة في مكتبات الدراسات العليا في الجامعات السودانيه المتاحة وعلى  
المواقع المختلفه على شبكة الانترنت وهنالك العديد من الدراسات التي تمت في  
الجامعات السودانيه وتناولت موضوع القياس المحاسبي ، بصورة عامة خاصة في  
المجال المصرفي وقد ركزت كل دراسة في نواحي معينة في هذا الموضوع الذي يتسم  
بالتقصور وتعدد المخاطر فيه ، ولكن لم تحظ هذه الدراسة بالعثور على دراسة سابقة  
في الدراسات العليا تحمل نفس محتواها أو ملامحها سوى بحوث تكميلية لنيل درجة  
الماجستير وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت الموضوع الذي نحن بصدد من زوايا  
اخرى .

#### فاروق عبدالحليم الغندور 1981<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة سياسات التسعير وعلاقتها بالتكاليف في جمهورية مصر العربيه .  
تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد السعر على مستوى المشروع وهى من اهم المشاكل  
التي تواجه الاداره حيث ان نجاح او فشل المشروع يعتمد الى حد كبير على قدرة  
مديروه وكفاءتهم في تحديد اسعار منتجاتهم .  
وهدفنا الدراسة الى تحديد علاقة علاقة التكاليف بالاسعار وحجم الانتاج وتحديد  
مفهوم التكلفة المناسبة لتحديد الاسعار .  
استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الحالة ، والاستنباطي في  
تحديد وطبيعة محاور المشكله والاستقراءى لصحة فروض البحث ، والاعتماد على  
الاسلوب القياسى والاحصائى في تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات .  
افترضنا الدراسة عدة فرضيات ، ان الاسعار في النظام الحر تتحدد عند تلاقي خط  
الطلب مع خط العرض ، كما تتحدد الاسعار على اساس التكاليف في ظل الاقتصاد  
المخطط ، وقد —

1- فاروق عبدالحليم الغندور ، سياسات التسعير وعلاقتها بالتكاليف في جمهورية مصر العربيه ، المجلة العلمية

لتجارة الازهر ، العدد الرابع السنه الثالثه ، ديسمبر 1981م ، ص 144

اثبتت النتائج التي توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت الدراسة الى  
عدة نتائج اهمها :

- التكاليف عنصر هام وضرورى لرسم سياسات التسعير سواء كان ذلك فى ظل النظام الحر او المخطط .
- تؤثر التكاليف على الاسعار تأثيرا كبيرا قبل الانتاج اما بعد الانتاج فالعنصر المحدد للاسعار هو حجم المعروض فى السوق والطلب عليه .
- كما اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها مايلى :
- ضرورة استبعاد التكاليف غير الضرورية لعمليات الانتاج والتسويق من التكاليف المستخدمة لاغراض التسعير وازافة التكاليف المنفقه بعيدا عن المشروع .
- لابد من التوازن بين التكاليف والايادات على مستوى المشروع ككل بدل مستوى المنتجات .

د.محمود حسين الجداوى 1985<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة الضوابط الاسلاميه فى تحديد التكاليف والاسعار ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة فى ان لم تكن تلك التكلفة هى التكلفة العادلة التى لاسرف فيها ولازياده فان الشك فى سلامة راس المال والوقوع فى كثير من المنهيات الشرعيه يبدو قائما ، بل واكيدا .

وهدفنا الدراسة الى ان هنالك ذم بيعوت تتطلب الامام باحكام البيوع وما تركب منها من المسائل ، ليعتمد المباح من المحظور كما ان دور التكاليف هام وبارز فى تحديد اسعار الحد الادنى لسعر البيع .

استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتحليل الحالة ، والاستنباطى فى تحديد وطبيعة محاور المشكله والاستقرائى لصحة فروض البحث ، والاعتماد على الاسلوب القياسى والاحصائى فى تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات .

افترضنا الدراسة عدة فرضيات ، لاتوجد علاقه بين المتعاملين تقوم على التبادل المتكافئ فى البيوع ، التعامل فى البيوع تحكمه الخيانه ولا ينطلق من المبادئ الاسلاميه كاساس للعدل .

قد اثبتت النتائج التى توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت اليها الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات تمثلت فيما يلى :



تبين للباحث ان الفكر الاسلامى فى نظريته الى التكلفة والسعر ينطلق من مبدا اساسى هو العدل ، فلا اجحاف بالعارضين او الطالبين او لاضرر ولا ضرار ولا ظلم ولا تضالم ، واعمال —

1- د. محمد حسين الجداوى ، الضوابط الاسلاميه فى تحديد التكاليف والاسعار ، المجلة العلمية لتجارة الازهر ، العدد الثانى عشر ، اكتوبر 1985م ، ص 176

هذه المبادئ يتم فى ظل مجموعة مترابطة من القواعد الواجبة التسليم ، تتمثل فى الصدق والامانة والضمير المرهف اليقظ ، وفى تلك المنهيات التى تحكم وتؤثر فى تصرفات الفرد المسلم ، ويتوقف عليها صحة الاجراءات والتفسيرات التنفيذية فى البيوع وتتخذ كمقياس لكل تصرفات المتعاملين فى السوق الاسلامية التى تقوم على حرية المعاملات ، وتتطلب الامام باحكام الدين والتحلى باداب الاسلام ، وعندئذ فقط تقوم بين المتعاملين علاقات تبادل متكافئه يتمكن بها كل طرف من الحصول على عائد عادل من وراء عملية التبادل .

د. محمود يوسف عبدالسلام 1990 م<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة اختيار طرق التكاليف لاغراض التسعير دراسة تحليليه انتقاديه ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة فى ان نظام معلومات التكاليف المعمول به غير قادر على توفير البيانات اللازمه لتمكين الاداره من فرض الرقابه الفعاله على تكلفة العمليات الانتاجية وربطها بالتسعير .

هدفت الدراسه الى تحليل العلاقة بين التكاليف والاسعار فى ظل كل من النظام الحر والمخطط ، وتقييم طرق التكاليف الرئيسيه لتحديد مدى ملائمتها لقرارات التسعير . استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتحليل الحالة ، والاستنباطى فى تحديد وطبيعة محاور المشكله والاستقرائى لصحة فروض البحث ، والاعتماد على الاسلوب القياسى والاحصائى فى تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات . افترضت الدراسه عدة فرضيات تمثلت فى ان النظام الحالى المتبع غير قادر على توفير البيانات اللازمه لتمكين الاداره من فرض الرقابه الفعاله ، ولا يخدم السياسات التسعيرية .

قد اثبتت النتائج التى توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت اليها الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات تمثلت فيما يلى :

تبين للباحث ان من اهم اهداف محاسبة نظم محاسبة التكاليف تقديم البيانات التكاليفيه اللازمه لمساعدة الاداره فى رسم سياسات التسعير - وان التكاليف عنصرا هاما وضروريا لرسم سياسات التسعير سواء كان ذلك فى ظل النظام الحر او المخطط . كما اوصت الدراسة بعدة توصيات اهمها :

---

1- د. محمود يوسف عبدالسلام ، اختيار طرق التكاليف لاغراض التسعير دراسة تحليليه انتقاديه ، المجلة العلمية لتجارة الازهر ، العدد السابع عشر ، يناير 1990م ، ص 221

- اعادة تصميم نظم التكاليف بالشركات المصرية ، بحيث تصبح قادره على توفير البيانات الخاصة بالتكلفه الحقيقيه للانتاج باستخدام الطريقه الكليه والمتغيره .
- لابد وفى ظل الاقتصاد المخطط الذى تاخذ به جمهوريه مصر ان تتحدد الاسعار على اساس التكاليف مع ضرورة مراعاة طبيعه المنتجات والخدمات موضع التسعير .
- ضرورة تعاون المسؤولين فى كافة المنشآت فى الواقع العملى مع الباحثين وامدادهم على قدر الامكان بكافه البيانات اللازمه لخدمه البحث العلمى .

د. عبدالرحمن عبدالعزيز الحماد 1996م<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة التسعير فى المفهوم الاسلامى ، حيث تمثلت مشكله الدراسة فى ان تغير الاسواق وارتفاع الاسعار فى بعض البضائع والخدمات ، ولاسيما الضروريات ، الامر الذى قد يدعو الجهات الرسميه (السلطه الحاكمه) التى تحدد سعر جبرى تباع به السلع ويهدفون من وراء ذلك الى تفويت الفرصه على المحتكرين وضمان وصول السلعه الى المستهلك بسعر مناسب وفى متناول الجميع ، وبناءا على ذلك اذدادت التساولات بين المؤيدين والمعارضين من الاكاديميين والمحترفين حول التسعير ومشروعيتها والجهات المخوله بتحديدده وماهى تعاليم الاسلام فى هذا الشأن وفى ظل نظام اقتصادى حر قائم على اسس المنافسه الكامله ، وهكذا تظهر الحاجه الى بيان المفهوم الاسلامى . هدفت الدراسة الى بيان الخطوط العريضة التى توضح المبادئ الضروريه المحددة لنظرة الدين الاسلامى كاحد العوامل البيئيه الاجتماعيه المحيطه بادهة الاعمال وذلك فيما يخص التسعير كاحد عناصر المزيج التسويقى وذلك من اجل تحقيق الاغراض الرئيسيه التاليه :

1. دعم المكتبة العربية والاسلامية بتوفير اكبر قدر من المعلومات المقارنة فى مجال علم الاسعار .

2. نشر الوعي الاسلامى عن جانب الاسعار فى حقل ادارة الاعمال ومحاولة الاستفادة منه على جميع المستويات .

3. تقديم بديل مكمل اخلاقى لاداره ليوازى / او يحل محل المنهج التقليدى الغربى بالاداره وذلك من خلال بيان اهمية الجانب العقائدى .

افترضت دراسته عدة فرضيات تمثلت فى ان مهمة الباحث فى الاقتصاد الاسلامى ليست عملية انشاء المذهب الاقتصادى فى الاسلام وليست عملية ابتداع النظريات او النظم

---

1- د.عبدالرحمن عبدالعزيز الحماد ، التسعير فى المفهوم الاسلامى ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مجلة ربع سنويه ، السنه العاشره ، العدد الثالث والرابع ، 1996 م ، ص 217

الاقتصاديه الاسلاميه وانما هى عملية الكشف عن المذهب الاقتصادى الاسلامى ، وهى عملية استظهار الحلول الاقتصاديه فيما يعرض للمجتمع من مشكلات اقتصاديه .  
قد اثبتت النتائج التى توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات تمثلت فيما يلى :

- هنالك العديد من القواعد فى مجال التسعير من وجهة النظر الاسلاميه والتى ورد ذكرها مفصلة فى متن البحث قد وجد لها تطبيق ميدانى فى ميدان ادارة الاعمال .  
- التسعير فى الاسلام يعتمد على قاعدة ثابتة هى ان التسويق عموما والتسعير خصوصا ليس عملا دنيويا ماديا فقط ، ولكنة ايضا عمل سلوكى دينى لة جزاؤه يوم الحساب . كما اوصت دراسته بعدة توصيات اهمها :

- الاهتمام التام للقيمه التبادليه وهى تتكون من القيمتين الذاتيه والمكتسبة تعكس جانبى العرض والطلب من ناحية والتكلفة والمنفعه من ناحية اخرى .  
- ان تكون الاسواق والمتعاملين بها خاليه تماما من المؤثرات المفتعلة ومن التصرفات المتطفله التى تهدف الى ان تتم المعاملات بغير السعر الذى يحقق العدالة .

د. عصافى سيد احمد عاشور 1998م<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة نحو اطار فكرى للقياس ودقة القياس فى محاسبة التكاليف ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة فى ان هنالك وجود اتجاه قوى فى الفكر المحاسبى المعاصر ، ينتقد بشدة دقة القياس فى نواتج نظم القياس التقليدى للتكاليف ، ويقترح استخدام مدخل قياس التكاليف على اساس الانشطة باعتباره الوسيله المعقود عليها الامال لتحقيق الدقة المفقوده فى قياس التكاليف .

كما هدفت الدراسة الى تحقيق اكثر من هدف فى نفس الوقت :

- ارساء اطار فكرى واضح لكل من القياس والدقة فى قياس التكاليف .
- الكشف عن المسببات التى تقف وراء قضية تدنى دقة القياس التكاليفى وتجعلها من بين اهم القضايا التى تشغل الفكر المحاسبى فى الوقت المعاصر .

استخدم الباحث المنهج الاستقرائى لأغراض استقراء الظواهر المختلفه ذات الصلة باهداف البحث واستخلاص المفاهيم التى سيتم الاعستناد اليها فى بناء النماذج المفاهيمية . ولا يستطيع المدخل الاستقرائى وحده استيفاء جميع الاحتياجات البحثية لهذا البحث ولذلك سيتم استخدام —

1- د.عصافت سيد احمد عاشور ، نحو اطار فكرى للقياس ودقة القياس فى محاسبة التكاليف ، المجلة العلمية

للاقتصاد والتجاره ، مجلة ربع سنويه ، السنه العاشره ، 1998 م ، ص 335

المدخل البنائى لأغراض الصياغة المنطقيه للعلاقات القائمة بين المفاهيم ، والمقومات ، والمدخل الاستدلالى لأغراض التوصيف العلمى وتحديد العلاقات .افترضت الدراسه عدة فرضيات تمثلت فى اذا كانت الدقه فى قياس التكاليف لها مفهوم مطلق – ماهو ؟ واذا كان لها مفهوم نسبى – ماهو هذا المفهوم ؟ وماهى العوامل المحدده لمستوى دقة القياس المقبول ؟ وماهو القياس التكاليفى ؟ وماهى المقومات التى يرتكز عليها القياس التكاليفى فى تحقيق دقة القياس ؟ .

قد اثبتت النتائج التى توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات تمثلت فيما يلى :

- هنالك علاقة قوية بين القياس فى المحاسبة بشكل عام ، وقياس التكاليف بشكل خاص .

- ان محور هذا القياس هو الطلب الذى تخلقه وحدات التكلفة على الموارد ولذلك عرف قياس التكاليف بانه بناء قيم تكاليفية لوحدات التكلفة .

- الاعتراف بالتكاليف يعتمد على مدخلين شائعين فى الفكر التكاليفى ، هو مدخل التكاليف الكلية ومدخل التكاليف المتغيرة .

د. صلاح بسيونى محمد عيد 2000 م<sup>(1)</sup>

تناولت الدراسة تقييم دور محاسبة التكاليف فى تحديد الاسعار فى ظروف المنافسة ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة فى ظل سوق المنافسة السائد حاليا اتجهت العديد من المنشآت الى تحديد اسعارها بناءا على اسعار المنافسين وشعرت بانها ليست فى حاجة لنظم تكاليف لتحديد الاسعار فاهملت تطبيق نظم التكاليف لاعتقادها ان تلك النظم لم تعد مفيدة فى ظل ظروف المنافسة فيما يختص بتحديد الاسعار.

ان هذا الاتجاه يمثل مشكلة حقيقية امام المحاسبين بصفة عامة ، وامام محاسبى التكاليف بصفة خاصة لانه يقلل من اهمية محاسبة التكاليف لخدمة تلك المنشآت مما يجب معه تحرى حقيقة هذا الاتجاه السلبي لتلك المنشآت فى مواجهة نظم التكاليف وتحليل هذا الاتجاه والرد عليه .

كما هدفت الدراسة الى زيادة الوعى فى الواقع العملى باهمية محاسبة التكاليف وذلك من خلال التوصل الى نتائج ، قائمة على دراسة ميدانية ، يمكن ان يسترشد بها المسئولون —

1- د. صلاح بسيونى محمد عيد ، تقييم دور محاسبة التكاليف فى تحديد الاسعار فى ظل ظروف المنافسة ، مجلة

التكاليف ، العددين الثانى والثالث ، السنة التاسعة والعشرون ، مايو وسبتمبر 2000 ، ص 77

فى الواقع العملى لاعادة النظر فى فكرتهم عن اهمية تطبيق نظم تكاليف تساعدهم فى التسعير والتحكم فى التكلفة بل وتخفيضها وبالتالي زيادة مقدرة المنشأة على المنافسة حتى تستمر وتنمو .

منهج البحث : يقوم البحث على دراسة ميدانية للواقع العملى فيما يختص بالتسعير والدور الذى تؤديه محاسبة التكاليف فى تحديد الاسعار وخصوصا فى ظل ظروف المنافسة التى تتصف بها البيئة الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

تعتمد الدراسة الميدانية على فروض منطقية لما يمكن ان يكون عليه الواقع العملى ثم يتم اختبار تلك الفروض احصائيا بناءا على نتائج الاستقصاء الذى اجراه الباحث لعينة من المنشآت الصناعية فى كل من مصر والسعودية .

افترضت الدراسة عدة فروض منها :

- تختلف المنشآت الصناعية معنويا فيما بينها فى توقيت تحديد سعر المنتجات (قبل واثناء وبعد الانتاج) .
  - تختلف المنشآت الصناعية معنويا فيما بينها فى اسس تحديد سعر المنتجات (بناءا على سعر المنافس او التكلفة او مقدرة السوق والعملاء) .
  - لاتوجد فروق معنوية بين المنشآت الصناعية فى استخدام التكلفة كاساس للتسعير فى حالة عدم وجود منافسة .
- قد اثبتت النتائج التى توصل اليها الباحث صحة جميع الفروض كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات تمثلت فيما يلى :
1. ان هيكل السوق السائد حاليا فى البيئة الاقتصادية هو سوق المنافسة سواءا على المستوى الدولى او المستوى المحلى فى بيئة الدول النامية .
  2. تختلف المنشآت الصناعية فى تحديد توقيت السعر فيأتى التسعير بعد الانتاج فى المرتبة الاولى والتسعير قبل الانتاج فى المرتبة الثانية ويأتى التسعير اثناء الانتاج فى المرتبة الثالثة .
  3. يجب ان يكون لدى المنشأة الصناعية نظم تكاليف تمددها ببيانات تساعد فى تحديد السعر وخصوصا فى ظل ظروف المنافسة التى تزداد حدة يوما بعد يوم على المستوى الدولى والمحلى .
- كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات اهمها :
1. توجيه الاهتمام والعناية بدرجة اكبر الى بيانات التكاليف وتحليلاتها عند تحديد اسعار المنتجات خصوصا فى ظل ظروف المنافسة السائدة حاليا .
  2. الموازنة الموضوعية بين التكلفة والربح واسعار المنافسين عند تحديد اسعار المنتجات .
- يري الباحث ان دراسة عصافت سيد احمد عاشور ، مهدت الطريق لوضع اسس ومعايير علمية لتسعير وقياس تكلفة الخدمات والمنتجات ، وعدم جدوي وضع تسعيرة الخدمات المنتجات بواسطة الدولة الامر الذى يضر بالمنافسة ، واهم المعوقات التى تعوق عملية قياس تكلفة الخدمات والمنتجات ، وبذلك فتح الدارس طريقا واسعا للباحثين

وصولاً لأهمية الطرق العلمية لقياس تكلفة الخدمات والمنتجات فكانت دراسة فاروق عبدالحليم الغندور ، هي الخطوة اللاحقة لهذه الدراسة .

كما يرى الباحث ان دراسة فاروق عبدالحليم الغندور تتفق مع الدراسة الحالية في أهمية ادخال نظام للتكاليف في القطاع الخدمي عبر نظريات وطرق محاسبة التكاليف وكيفية تطبيقه علي القطاع الخدمي ، الامر الذي يساعد علي معرفة تكلفة الخدمة الحقيقية والتي بدورها تساعد في عملية التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي تضعها ادارة المنشآت الخدمية .

تختلف الدراسة الحالية من دراسة صلاح بسيوني محمد عيد ، في ان الدراسة الحالية اقترحت نمودجا للتكاليف في القطاع المصرفي والذي سوف يتم تطبيقه من خلال البيانات الفعلية علي القطاع المصرفي السوداني بخلاف دراسة فاروق عبدالحليم الغندور التي وقفت علي المشاكل التي تعوق تطبيق نظام التكاليف في القطاع الخدمي من الناحية النظرية ، وتأتي أهمية الدراسة الحالية في انها سوف تكمل الخطوة التي بداها الباحثون في البحث عن انسب واجود الطرق العملية لقياس تكلفة الخدمات المصرفية فكان النموذج الافضل لقياس تكلفة الخدمة المصرفية كما ستتناولها الدراسة الحالية .

اما دراسة محمود حسين الجدواي ودراسة عبدالرحمن عبدالعزيز الحماد ، فقد تناولت الجانب الاسلامي والضوابط الشرعية لعملية قياس (تسعير) الخدمات وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة ، محمود حسين الجدواي ودراسة عبدالرحمن عبدالعزيز الحماد في الجانب الاسلامي والضوابط الشرعية كما ورد بالدراسة الحالية في الجانب النظري .

تختلف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في ان الدراسة الحالية تناولت المبادي العلمية والاجراءات العملية اللازمة لتطبيق نموذج مناسب للتكاليف في المصارف السودانية بخلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت علي دراسة المقومات الاساسية لاستخدام اساليب محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية والصناعية ، كما اعتمدت الدراسة الحالية علي اقتراح مقومات اساسية للنموذج المناسب للتطبيق في القطاع المصرفي السوداني ، وهي مراكز التكلفة ووحدات التكلفة وعناصر التكلفة .

يري الباحث ان الدراسات السابقة مهدت الطريق لوضع اسس ومعايير علمية للتعامل مع قياس تكاليف الخدمات بصورة سليمة وبمعرفة ودراية لمراكز التكلفة التي تنظمها حتى يتفادي القطاع المصرفى السودانى المشاكل التي تحدث عند حساب تكلفة الخدمات المصرفية ، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في ان تضع المنشآت الخدمية خاصة القطاع المصرفى نموذجا مناسباً وموحداً لقياس تكاليف الخدمات المصرفية .

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في ان الدراسة الحالية تقوم بتحديد مراكز التكلفة ووحدات التكلفة وعناصر التكلفة بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الناحية الشرعية و النظرية .